استنتاجات من يعقوب شاريت... إسرائيل دولة مجرمة

أنطوان شلحت

تشكل وفاة الصحافي والمترجم والشاعر الغنائي، يعقوب شاريت، نجل رئيس الوزراء الإسرائيلي الثاني، موشيه شاريت، يوم 19 أيار/ مايو الحالي، عن عمر 95 عامًا، بعد أربعة أيام من إحياء الذكرى الـ74 للنكبة الفلسطينية، حدثًا ذا دلالة ثنائية، فالمُتوَفَّى لم يقف، في آخر عقود حياته، عند آثار النكبة التدميرية على الشعب الفلسطيني فحسب، إنما أيضًا رأى تبعاتها السوداء، سواء بالنسبة إلى راهن إسرائيل وسكانها اليهود في العالم، أو بالنسبة إلى مستقبلهم.

قبل ثمانية أشهر من وفاته، نشرت صحيفة هآرتس ملخّص مقابلةٍ صوتيةٍ مسجلة مطولة معه أرادها أن تكون بمثابة وصيّة له، بعد أن عرّف نفسه في سياقها بأنه مناهضٌ للصهيونية، ومعارضٌ للهجرة اليهودية، ومشجّع للهجرة من إسرائيل. ومن أقواله فيها: دولة إسرائيل والمشروع الصهيوني ولدا بالخطيئة. وهذه الخطيئة الأصلية ما انفكّت تلاحقنا إلى الآن وستظل تلاحقنا. ونحن ما زلنا نبرّرها، وينعكس ذلك في عنفٍ متعدّد الأنواع. نحن الآن على شفير هاوية. لقد بلغت من العمر عتيًّا، وأنا في وضع اقتصاديّ جيّد، ولكنني مذعورٌ من مستقبل أحفادي وأولادهم. وعندما قال له السائل إن أوضاعه العامّة لا توحي بأنه يعاني الأمرّين، أجابه: أعرّف نفسي هنا بأني متعاون رغمًا عنّي مع دولة مجرمة. ما أزال أعيش هنا لأني في عمرٍ متقدّم جدًا، ولا يمكنني الانتقال إلى أي مكانٍ آخر. وهذا يبهظني كل يوم تقريبًا، مثلما يعذّبني الوعي بأن إسرائيل، في نهاية المطاف، هي ليست أكثر من دولة احتلالٍ تنكّل بشعب آخر.

يجدر أن نشير إلى أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي تفجرّت في ديسمبر/ كانون الأول 1987 تركت بصمة واضحة على شاريت، كما على قطاعاتٍ أخرى في المجتمع الإسرائيلي، بالرغم من أنها تلاشت رويدًا رويدًا بعد ما تسمّى «عملية السلام» التي أفضت إليها، لأسبابٍ قد يطول شرحها. فبعد هذه الانتفاضة، أصدر شاريت كتابًا بعنوان «دولة إسرائيل من إنتاج ألتنويلاند لم تعد قائمة»، تنبّأ فيه بقرب موت المشروع الصهيوني، بسبب اعتماده المُطلق على الاحتلال والقمع.

وينبغي القول إنٍ ما صدر عن شاريت، منذ ذلك الوقت، يشكّل، في التحصيل النهائي، ممارسة ثقافية خارج مجال الخضوع للسياسة الإسرائيلية والإذعان للسردية الصهيونية. وهي ممارسة تتخذ لديه كما بين أمثاله منحيين متصلين: الأول، منحى قراءة الواقع الفلسطيني عبر رؤية مُتبصرة ووعي إزاء حقائق ترجع صدقيتها الأساس إلى أنها قائمة فعلًا. والثاني، منحى إعادة استقراء تاريخ الحركة الصهيونية منذ تأسيسها وما زرعته من بذورِ سوءٍ تُعدّ مرجعًا ومتكأ لفهم التاريخ المعاصر، وللإطلالة على المستقبل، انطلاقًا من أن ما يحدُث مشدودٌ بكل قوّة إلى الماضي الذي لا يُعدّ، بحال من الأحوال، مجرّد ذكرى أو عبرة من تاريخٍ بعيد، إنما هو استمرار يتظاهر في الحاضر. وأي تراخٍ في هذا الشدّ إلى ذلك الماضي يجعل التاريخ يستنقع في حركيّة راكدة.

غير أن أهم ما ترتّب على المنحى الثاني هو إعادة التفكير بـ«فكرة إسرائيل» من طريق دحض رأي شائع يقول إنّ مشكلات الحركة الصهيونية بدأت مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في 1967، بموازاة توكيد الطابع الكولونيالي الإحلالي لهذه الحركة، وأنها وُلدت من رحمه، وبقي ملازمًا لها مثل ظلّها الذي يستحيل الافتراق عنه. وهذا هو ما تعيد إثباته يومًا، يومًا.

وفي مناسبة الذكرى الـ70 للنكبة عام 2018، استعاد شاريت، ضمن مقال رأي في «هآرتس»، قضية تشريد اللاجئين الفلسطينيين مُلمّحًا، بصريح العبارة، إلى أنه لا يجوز تغييب حق العودة لدى الحديث عن حلّها، حيث كتب أن ما حدث عام 1948 ليس في وسعه أن يجعل كل فلسطيني اقتلع من أرضه وشُرّد عنها أو هرب منها مؤقتًا، يسلّم بوضعه وبمكان سكنه الجديد، مثلما كانت حال أي لاجئين آخرين في التاريخ الحديث، على غرار اللاجئين من السويد وألمانيا والهند وبولندا وباكستان وغيرها.

في نقد زيلينسكي

علي أنوزلا

تحوّل الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، إلى ظاهرة سياسية حقيقية، وتحوّلت خطبه التي لا تنتهي إلى ظاهرة إعلامية تجعله حاضرا يوميا، وعلى مدار الساعة، في جميع نشرات الأخبار على القنوات الفضائية العالمية، وصوُره تكاد لا تفارق أغلفة المجلات والصحف السيارة في العالم. وفي الغرب عموما، أصبح يُنظر إليه رمزًا للمقاومة ضد الغازي الروسي، وبطلا قوميا يناضل من أجل تحرير بلاده، فاجأ حتى أقرب مواطنيه بأدائه البارع الذي يمزج فيه بين فن التمثيل الذي يتقنه وقدرته البارعة على التواصل السياسي.

عشية الغزو الروسي لأوكرانيا، كان هاجس الدول الغربية الكبرى هو تأمين دبلوماسييها في أوكرانيا، ونقلت أغلب تلك الدول سفاراتها مؤقتا إلى مدن قريبة من الحدود الأوكرانية البولونية لتسهيل ترحيلهم في حال دخلت قوات بوتين إلى العاصمة كييف، وهو سيناريو كان يبدو قاب قوسين أو أدنى من التحقق، قبيل اندلاع الحرب. ويُعتقد أن الأميركيين وضعوا خطة طوارئ لنقل الرئيس الأوكراني خارج بلاده، واقترحوا عليه تأسيس حكومة منفى في الخارج في حال سقوط كييف، لكن رد زيلينسكي كان مهينا لأكبر قوة عسكرية في العالم، عندما قال لهم «أنا بحاجة إلى ذخيرة، وليس إلى سيارة أجرة». وبعد يومين من الغزو الروسي، خرج الرئيس الأوكراني لحظاتٍ بعد شيوع خبر إفلاته من محاولة اغتيال دبّرها كوماندوز روسي إلى شوارع عاصمة بلاده التي كانت مهجورة، وتحت استهداف النيران الروسية، ليقول للعالم «أنا هنا»، وبعدها ظهر داخل مكتبه وخلفه متاريس من أكياس الرمال، وهو يوقّع على طلب بلاده الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كانت تلك الصور ضربةً بارعةً في التواصل السياسي وبداية ميلاد ظاهرة زيلينسكي، ليس فقط في الخارج، وإنما أيضا داخل بلاده حيث لم يكن يُؤخذ على محمل الجد من طرف مواطنيه الذين كانت لديهم شكوك حقيقية حول الطريقة التي سيتصرّف بها في حالة حدوث صراع عسكري، حتى تحول اليوم في نظرهم إلى بطل قومي.

هذا الانتقال المفاجئ من لعب دور البطل الكوميدي في مسلسل تلفزيوني، إلى لعب دور البطل الإيجابي على ساحة المعركة حوّل زيلينيسكي إلى ظاهرة، يريد الكل أن يستثمرها، خصوصا من الأوروبيين الذين فوجئوا بالحرب، تعود إلى قارّتهم العجوز، ورأوا في زيلينسكي البطل القادر على الوقوف في وجهها. وفي عموم الغرب من كندا حتى أستراليا، أقنعت الحكومات شعوبها بأن ما وراء هذا الصراع هو أكبر من وقف الغزو الروسي لبلد مستقلّ، بما أن الأمر يتعلق بالمستقبل الديمقراطي وقيمه الغربية التي توجد على المحكّ، وكانت هذه نقطة التحوّل الكبير في الصراع القديم الجديد بين الغرب (وما يمثله من قيم) الأنظمة الشمولية، لكن إلى أي حدّ يعتبر هذا التحول عميقا؟ وما هي آثاره ما بعد نهاية الحرب على رسم معالم عالم جديد؟ يمكننا، منذ الآن، الإجابة بأن لا شيء سيتغير، لأن القيم الغربية تصبح مقدّسة وتستوجب الدفاع عنها بالغالي والنفيس عندما يتعلق الأمر بالدفاع عنها داخل الدول الغربية، أو لمصلحة شعوب غربية، أما عندما تكون ضحيتَها شعوب من خارج الدائرة الغربية فيصبح الدفاع عنها داخل عواصم الغرب «شفاهيا»، هذا إن حدث، من باب رفع العتب ليس إلا!

لكن، لنعد ونطرح السؤال بطريقة أخرى، هل كان زيلينسكي سيتحوّل إلى ظاهرة سياسية يلقى خطاباته المستفزة لقادة الغرب وشعوبه أمام برلماناتهم وتحت تصفيق نوابهم، ويستدعى لافتتاح المنتديات الكبرى، من مهرجان كان السينمائي إلى لقاءات منتجع دافوس الاقتصادي، لو لم يكن أوروبيا؟ هل كان زيلينسكي سيصمد كل هذه الشهور من الحرب التي دمّرت نصف بلاده لو كان الستة ملايين أوكراني الذين فروا (حتى الآن) من نيران الحرب يعيشون لاجئين ومشرّدين في مخيمات لجوء بلا ماء ولا كهرباء على حدود الدول المتاخمة لأوكرانيا؟ وهل كانت القوات الأوكرانية ستستبسل في الحرب طوال الشهور الماضية لو لم يتدفق عليها الدعم العسكري النوعي والسخي من كل عواصم الغرب؟ وأخيرا، هل كان الرئيس زيلينسكي، الذي يطلب اليوم من العالم أن يقدّم لبلاده خمسة مليارات دولار شهريا لمواصلة مجهودها الحربي، سينام مرتاحا في قصره في كييف، وهو مطمئن إلى إعادة بناء بلاده بعد الحرب، لو لم يتلق حتى الآن مليارات الدولارات من الدول الغربية آخرها 40 مليار دولار من أميركا؟

> **من حقنا أن ننتقد زيلينسكي عندما نراه يجرّنا جميعاً إلى حربٍ بلا نهاية**

أطرح هذه الأسئلة، لأنها تثير مفارقات هذه الحرب الغريبة التي يجب ألا نخطئ القول إنها كانت نتيجة اعتداء سافر ومدان من روسيا على بلد مستقل، لكنها تحولت اليوم إلى مطايا لقضاء مآرب أخرى. ويبدو هنا دور زيلينسكي مثل حصان طروادة الذي يستغله الغرب لتصفية حساباته مع عدوه روسيا البوتينية، باسم الدفاع عن الديمقراطية والعالم الحر والقيم الغربية، وهلمّ جرا من الشعارات الكبيرة التي يبرّر بها الغرب حروبه، عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن مصالحه.

لقد نجح زيلينسكي في إثارة الضمير الجماعي الغربي، وكسب معركة التعاطف مع بلده وشعبه في الغرب، ودفع الغرب إلى فرض عقوبات اقتصادية تاريخية وغير مسبوقة على روسيا. لكن عندما ننظر إلى ثمن هذا التعاطف والتأييد، فإن المقابل الذي دفعه ويدفعه الشعب الأوكراني يوميا باهظ جدا، وما ينتظره أسوأ مما يمكن توقعه، لأن الحرب ما زالت في بداياتها، خصوصا عندما نسمع الرئيس الأوكراني يطالب بمزيد من الدعم المادي والعسكري لبلاده، ويستفز بخطاباته زعماء الدول الغربية لجرّهم إلى الانخراط بشكل أكبر في الحرب، فهو كمن يقود العالم بقصد أو عن غير قصد إلى «حرب عالمية ثالثة» لا تبقي ولا تذر! لقد سبق أن قالها الرئيس البرازيلي الأسبق، لولا دا سيلفا، عندما اعتبر أن الرئيس الأوكراني «مسؤول» عن النزاع في بلاده «بالدرجة نفسها» لمسؤولية نظيريه، الروسي والأميركي، ودعا أنصاره إلى الكفّ عن تشجيعه على تأجيج نار الحرب فقط من أجل أن يظلّ هو يحتل شاشات التلفزيون في العالم! من حق زيلينسكي أن يدافع عن بلاده بكل ما أوتي من مواهب، وأن يدفع عنها الظلم الذي تعرّضت له بكل الوسائل المتاحة له. ولكن من حقنا أن ننتقده عندما نراه يجرّنا جميعا إلى حرب بلا نهاية، وكما يقال «الطريق إلى جهنّم مفروش بالنيات الحسنة».

(كاتب وإعلامي مغربي)

كاريكاتير
عماد حجاج

مظفر النواب... ما له وما عليه

عبد اللطيف السعدون

لم يترك لنا معارف (وأصدقاء) مظفر النواب، الشاعر والمناضل الملاحق معظم سنوات عمره، ما نقوله عنه، نحن الذين لم يقدّر لنا أن نقترب منه أو نلتقيه إلا لماماً، أو عبر وسائط الميديا، وقد شاهدناه من خلالها وسمعناه، وقرأنا له، وتملّكنا تجاهه مزيجٌ من مشاعر الإعجاب، والانبهار، واستفزّنا في أشعاره، ما جعل اسمه ينطبع في وجداننا منذ قرأنا أولى قصائده «للريل وحمد» قبل ستين عاماً.

جاءته الشهرة منقادة لم يسعَ إليها كما لم يفكر فيها، وتلقف الناس أشعاره في كتبٍ طبعت مرّات، منها طبعات مزورة ومستنسخة، لم يعرف ناشريها، لكنه لم يسعَ للتحري عنهم ومقاضاتهم، ولم يصل إليه منها دينار واحد.

رفض أن يكون مرتبطاً بسلطة، كما رفض أن يُحسب على سلطة، حتى في فترات اقتراب رفاقه الشيوعيين من الحكم، ورفض عروضاً عدة ليكون «مسؤولاً رسمياً». عرض عليه صدّام حسين عندما استقبله إبّان «عرس» الجبهة الوطنية موقعاً متقدماً في وزارة الثقافة، لكنه اعتذر، وطلب أن يُسمح له بالسفر إلى بيروت لطبع مجموعة شعرية له. وفي تلك المقابلة، أهداه صدّام «مسدساً»، وعندما عاد إلى بغداد بعد الاحتلال، بدعوة من الرئيس الراحل، جلال طالباني، عرض عليه الأخير منصب «مستشار في رئاسة الجمهورية»، واعتذر عن عدم قبول المنصب، مكتفياً بجواز سفر دبلوماسي، يعينه على التنقل بين العواصم من دون منغّصات. قرأ أشعاره عراقيون من مختلف الطبقات، وأعجبوا بها كما نحن، وهو أكثر الشعراء العرب ممن كانت أشعارهم يجري تداولها سرّاً، وحتى الحكام الذين نال منهم في قصائد له، وشتمهم على نحو مقذع، كانوا يستمعون اليها بإعجاب. يُقال إن صدّام حسين كان يغالب دموعه كلما سمع شريط فيديو له، مع أنه خاصم البعثيين وتعرّض للاعتقال إبّان حكمهم، لكنه استطاع الهرب إلى إيران، بنية الوصول عبرها إلى الاتحاد السوفييتي، وألقى الإيرانيون القبض عليه، وسلموه لسلطة بغداد التي حكمت عليه بالسجن المؤبد، وطلبت منه أن يتبرّأ من حزبه، وسجّل موقفه بالرفض في قصيدةٍ على لسان أمه: «يا ابني/ لا تثلم شرفنا/ يا وليدي/ البراءة تظل مدى الأيام عفنة/ قطرة قطرة/ وبنظر عيني العميته، كلي (قل لي) ما أهدم حزب بيدي بنيته».

وفي «عرس» الجبهة الوطنية، أطلق سراحه وسمح له بالسفر، ومن بيروت إلى دمشق، حيث طاب له المقام فيها بعد أن استضافته الدولة في منزلٍ خاص به، ثم ما لبث أن ترك دمشق إلى طرابلس، مستضافاً هذه المرّة عند معمّر القذافي، وتنقل بين ظفار وإريتريا والخرطوم، وأوروبا أيضاً. وبعد احتلال العراق، استجاب لدعوة صديقه جلال طالباني، للعودة إلى وطنه، لكنه لم يمكث سوى فترة قصيرة، رجع بعدها إلى بيروت وقد نال منه المرض، وانكفأ على نفسه، فلم يكتب بيتاً شعرياً واحداً ضد الاحتلال، ولم يعلن بصوته الذي كان يوماً المعبّر عن جرح وطنه الذي كان قد وصفه من قبل بأنه «جرح كبير، ما لمته ديرة ناس، ولا نامت عليه الكاع». كذلك لم ترد منه كلمةٌ واحدةٌ في رفض حكم المحاصصة الطائفية الذي شرعنته الولايات المتحدة. أكثر من ذلك، لم يتردّد في اعتبار مقاومة المحتلين «ضرباً من الخيال». ولم يقف ساخطاً أمام مشاهد وحشية المحتلين، ولم يعط من وقته ليتأمل في المرارات التي يعيشها مواطنوه، متجاهلاً ما يحدث أمام عينيه. ومن مكر التاريخ أن يقرّر مظفّر، في أواخر أيام حياته، الالتجاء إلى الإمارات طلباً للعلاج، ولم تخيّب الإمارات ظنه، إذ استقبلته بحفاوة، ووفرت له متطلبات علاجه، حتى قدّر له أن يلفظ أنفاسه الأخيرة على أرضها. وقد نال شاعرنا من المجد كما نال من السخط الكثير. وعلى أية حال، فقد غاب عنا في يوم بغدادي أغبر «مثل ما تنقطع تحت المطر شدة ياسمين»، ورحل عنا بكل ما له وبكل ما عليه.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

اتحاد الشغل التونسي والحوار الوطني

سمير حمدي

لم تكن فكرة إجراء حوار وطني في تونس أمراً جديداً أو طارئاً، فقد شهدت البلاد حواراً شاملاً سنة 2013، ضمّ جميع القوى الحزبية والمنظمات المهنية والجمعيات المدنية، وأفضى إلى الاتفاق على تجاوز الفترة الانتقالية السابقة على إقرار دستور 2014، وتنظيم انتخاباتٍ برلمانيةٍ ورئاسيةٍ في العام نفسه، وكان نجاح الحوار سبباً في حصول المنظمات الراعية له على جائزة نوبل للسلام، بوصفها تقديراً دولياً لنجاح التونسيين في تجاوز الأزمة السياسية ومواصلة مسارهم الديمقراطي.

غير أنّ الحوار الوطني الذي يزمع رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، على إعلان انطلاقه يختلف، هذه المرّة، كلياً عما جرى سابقاً، بل ويحمل اسماً مغايراً هو «الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة» تتولى هذه الهيئة «تقديم اقتراح يتعلق بإعداد مشروع دستور لجمهورية جديدة، ويقدّم هذا المشروع إلى رئيس الجمهورية». وكما يشير اسمها فإنّ دور الهيئة استشاري، وليس لها أدنى قدرة على اتخاذ القرارات، فضلاً عن إنفاذها، والأهم من هذا أنّ تركيبة الهيئة والمشاركين فيها جرى تحديدهم مسبقاً، بل وُضع إطار لما ينبغي تداوله ضمن الهيئة، انتهاءً بالقرارات التي هم ملزمون بتبنّيها. نظرياً، تضم الهيئة الاستشارية التي أعلنها قيس سعيّد ثلاث لجان «اللجنة الاستشارية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية» و«اللجنة الاستشارية القانونية» و«لجنة الحوار الوطني». وقد وُضع مسبقاً الهدف من وجودها، وهو وضع أسس قانونية لـ«جمهورية جديدة». وبالنظر إلى طبيعة المشاركين في الهيئة الاستشارية، وباعتبارهم يخضعون للتعيين المباشر من رئيس الجمهورية، وبعد إعلان الاتحاد العام التونسي للشغل رفضه المشاركة في أعمالها، تكون الهيئة فاقدةً أهم شروط الحوار فيها، ونعني به التمثيلية الواسعة لكل أطياف المجتمع ومراعاة التنوع السياسي والاختلاف الأيديولوجي، وهذه شروطٌ أساسيةٌ لإيجاد صيغ تشاركية، يمكن أن يتأسس عليها أي نظام سياسي جديد مفترض.

لم يكن الأمر مفاجئاً أن تكون بنية الهيئة الاستشارية على هذا النحو، فرئيس الجمهورية لا يخفي رفضه الأحزاب والقوى السياسية، بما فيها الأحزاب التي تحاول أن تظهر بصورة القوى المؤيدة لخياراته، فهو يمضي نحو تركيز البناء السياسي الجديد، كما يتصوّره.

جاء بيان الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل قاطعاً في رفضه المشاركة، وكانت مبرّراته معلنة، وجوهرها أنّ الحوار «شكلي تحدّد فيه الأدوار من جانب واحد، وتقصى فيه القوى المدنية»، فضلاً عن كونه «استشارياً ولا يفضي إلى نتائج». وبالنظر إلى أهمية المنظمة، على الأقل ضمن الخطة التي وضعها رئيس الجمهورية لإنجاح استشارته، فإنّ رفض الاتحاد يحمل رسالة سلبية بشأن ما يمكن أن يصدر عن هذه الهيئة الاستشارية، وربما يطعن في قيمتها أمام الرأي العام.

لقد وجدت المركزية النقابية نفسها في مأزق حقيقي، فهي لم تخف تأييدها لقرارات 25 جويلية (يوليو/ تموز 2021)، والتي بمقتضاها جمّد رئيس الجمهورية عمل البرلمان، وتخلّى عن الالتزام بدستور 2014، ليحكم من خلال المراسيم، خصوصاً جملة القرارات الصادرة بالمرسوم عدد 117 الصادر في 22 سبتمبر/ أيلول 2021، غير أنّ هذا التأييد كان مشروطاً بمعنى أنّ اتحاد الشغل لم يكن موافقاً على السير مع الخط السياسي الجديد إلى منتهاه، كانت هناك عوامل أساسية تحكم طريقة تعاطي اتحاد الشغل مع الشأن السياسي، فهو من القوى التي تضغط وتطالب، لكنّها لا تتحمّل مسؤولية السياسات الحكومية الرسمية، رغم كونه ظل قريباً من الحكومات المتعاقبة، وكان له الرأي القاطع في خصوص خيارات اجتماعية كثيرة متعلقة بالطبقة العاملة وبالقطاع العام. ومع مجيء حكومة نجلاء بودن، وشروعها في التمهيد للتفاوض مع صندوق النقد الدولي، وضع هذا الأخير قائمة من الاشتراطات مقابل حزمة من المساعدات، وفي مقدمة هذه الشروط إيقاف انتداب الموظفين العموميين، وخصخصة شركات قطاع العام، ورفع الدعم عن أسعار المواد الأساسية، وكلّ هذه المطالب هي في الواقع ضمن صلب النشاط النقابي للاتحاد العام التونسي للشغل. خيّر اتحاد الشغل عدم المشاركة مع ما قد تفضي إليه من قطيعة مع الرئاسة، وهو الذي ظل حريصاً على إبقاء علاقة جيدة معها، ولكنه اليوم يجد نفسه ضمن مربع ضيق، أن يكون شريكاً في الخيارات الجديدة لكن من دون إبداء الرأي فيها أو أن يرفض مع ما قد يحمله قرار الرفض من توتر في العلاقة مع السلطة الحالية.

> **جاء بيان الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل قاطعاً في رفضه المشاركة**

لقد تغيرت المعطيات والوقائع بين حوار سنة 2013، والذي انتهى بنيل اتحاد الشغل لجائزة نوبل، بالشراكة مع منظمات أخرى، ليصبح اليوم محصوراً في حيّز ضيق بين رفضه الانحياز لقوى المعارضة التي تطالب بعودة المسار الديمقراطي واستمرار التأييد للسلطة الحالية رغم يقينه أنّه لن يكون سوى شاهد ومبرّر لقراراتٍ لم يشارك في اتخاذها، بل وستفضي إلى فقدانه ما تبقى من تأييد الطبقة العاملة، والخياران في نظره أحلاهما مرّ.

(كاتب تونسي)

فرص التأثير على مسار الحوار الوطني في مصر

معتز الفجيري

لا تستقيم الأخبار الواردة من القاهرة مع ما تدّعيه السلطة الحاكمة أنها ستدخل في حالة حوار سياسي وطني شامل مع جميع القوى السياسية، فقد حكم على المنسق السابق للحركة المدنية الديمقراطية، المهندس يحيى حسين عبد الهادي، يوم الإثنين 23 مايو/ أيار الجاري، بالسجن أربع سنوات، بتهم «نشر أخبار كاذبة عمداً داخل البلاد وخارجها». والغريب أن لجنة العفو الرئاسي كانت قد أعلنت قبل هذا الحكم أن عبد الهادي من الشخصيات السياسية التي سيُفرج عنها. من ناحية أخرى، تستمر ممارسات الاختفاء القسري، فقد تعرّض المصوّر الصحافي محمد فوزي مسعد للاختفاء، بعد القبض عليه من منزله الثلاثاء الماضي. وكان المصوّر الصحافي قد تعرّض للاعتقال من قبل 14 شهراً، بتهم تتعلق «بنشر أخبار كاذبة والانتماء لجمعية إرهابية وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي»، حتى إطلاق سراحه في فبراير/ شباط 2020. وفي الوقت نفسه، حظرت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، التي تدير غالبية القنوات والصحف والمواقع الإخبارية، والتابعة لأجهزة سيادية في الدولة، تناول أي أخبار أو لقاءات تتعلق بالحركة المدنية الديمقراطية وقادتها، ووضعهم على القائمة السوداء لمنع ظهورهم في الإعلام، وذلك بعد الانتقادات التي وجهها بعض أعضاء الحركة للطريقة الإقصائية والفوضوية التي تتبعها السلطة الحاكمة وأجهزتها الأمنية في التحضير للحوار الوطني.

لقد اتجهت تقديرات الرئيس عبد الفتاح السيسي والدوائر المحيطة به، والأجهزة الأمنية، إلى أن الحوار الوطني والسيولة السياسية والإعلامية المرتبطة به ستتوقف حدودها عند بعض الإفراجات العشوائية والانتقائية للمعتقلين وسجناء الرأي في مقابل مشاركة واسعة من ممثلين عن الأحزاب والحركات السياسية والشخصيات العامة في مؤتمر كرنفالي حاشد، لإخراج مشهد سياسي يساعد السلطة الحاكمة، في الوقت الحالي، على تجديد شرعيتها الداخلية في مواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وتمهيد الطريق للرئاسة الجديدة للسيسي عام 2024. كذلك يساعد هذا المشهد النظام الحاكم في توصيل رسالة دولية أن مصر تشهد انفتاحاً وحراكاً سياسياً، خصوصاً مع استعداد الحكومة المصرية لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP27) في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل في شرم الشيخ، وهو حدث دولي مهم، سيجعل سجل حقوق الإنسان في مصر محط أنظار الإعلام العالمي، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية.

لدى قطاع معتبر من المعارضة المصرية الرسمية داخل مصر، وفي وسط شخصيات عامة وإعلامية، عرفت من قبل بدعمها المطلق نظام السيسي، انطباعٌ بأن هذا الحوار يمثل فرصة لتحقيق انفتاح سياسي تدريجي في المجال العام، بحيث يمثل متنفساً سياسياً واجتماعياً للمجتمع المصري في ظل أزمة اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة. ويبدو أن مواقف بعض من هذه الشخصيات الإعلامية تعبّر أيضاً عن رغبة قوى إقليمية، لطالما كانت حليفة لنظام عبد الفتاح السيسي خلال السنوات السابقة، لكنها ترى الآن أن تغيّراً ما يجب أن يحدُث في الإدارة السياسية والاقتصادية لمصر. ومن ناحية أخرى، كانت الضغوط الخارجية حاضرة في التفاعلات بشأن سياسات حقوق الإنسان للنظام الحاكم في مصر في مناسباتٍ عدة خلال السنوات السابقة، لكن نتائجها اتسمت بالمحدودية في ظل قدرة النظام على تنويع مصادر الدعم السياسي والمالي والعسكري الإقليمي والدولي، والالتفاف الشعبي والنخبوي الداخلي، حول السردية التي اعتمد عليها النظام الحاكم منذ انقلاب يوليو 2013 باعتباره منقذاً للبلاد من مصير السقوط في العنف والحرب الأهلية، وتوظيف خطاب مكافحة الإرهاب للتغطية على السياسات السلطوية.

في هذا السياق، لم تكن هذه الضغوط الدولية تمثل تهديداً حقيقياً لشرعية النظام الحاكم على المستوى الداخلي، وهي أحد العوامل الحاسمة التي تدفع أنظمة الحكم السلطوية، في بعض الأحيان، لتقديم تنازلات نوعية في مجال الحقوق والحريات العامة. كما أن هذه الضغوط الخارجية بقيت، في معظمها، عند مستويات الخطاب الدبلوماسي، من دون أن تشكل تهديداً مباشراً للمصالح الاستراتيجية للنخبة الحاكمة. وتخبرنا تجارب الحكم السلطوي المشابهة أن الضغوط الخارجية أو الداخلية لإحداث تغييرات في سياسات الحقوق والحريات للحكومات السلطوية تظل ذات آثار رمزية، ما لم تكن متزامنة مع قابلية النظام الحاكم للتأثر بهذه الضغوط نتيجة أزمات داخلية أو انقساماتٍ في نخبة الحكم، بما ترتبه من تهديداتٍ لشرعية هذا النظام، سواء داخلياً أو خارجياً. ففي غياب هذه الشروط، يكون عادة الاختيار الأسهل بالنسبة لنظام الحكم السلطوي هو القمع بشكل واسع، وهو ما جرى في مصر، خصوصاً في السنوات الأولى لحكم عبد الفتاح السيسي، والتي اتسمت بتمسّك السلطات المصرية بسياسات المقاومة وخطابات الإنكار لأي مواجهة دولية لسجل مصر في مجال حقوق الإنسان. بالطبع، كانت هناك مناسبات أبدى فيها النظام الحاكم بعض التنازلات التكتيكية المحدودة في مجال الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين والحقوقيين البارزين، أو إحداث إصلاحاتٍ قانونيةٍ شكليةٍ كما حدث في مجال تنظيم العمل الأهلي أو إصدار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي خطواتٌ كانت، في مجملها، استجابة لضغوط دولية مباشرة، ووساطات من حلفاء دوليين، خصوصاً الولايات المتحدة أو فرنسا.

داخل سجن برج العرب قرب الإسكندرية، 2019
(محمد الشاهد/فرانس برس)

> **يعاني اليوم نظام السيسي من قابلية للتأثر بالضغوط الخارجية والداخلية، بفعل أزمة اقتصادية واجتماعية، تمثل قدراً من التهديد لشرعيته**

يعاني اليوم نظام عبد الفتاح السيسي من قابلية للتأثر بالضغوط الخارجية والداخلية، بفعل أزمة اقتصادية واجتماعية، تمثل قدراً من التهديد لشرعيته، والتي لم يعد يكفي أن تستند إلى سردية إنقاذ البلاد من الفوضى، أو مكافحة الإرهاب، وهو الأمر الذي دفع الرئيس إلى إطلاق مبادرة الحوار الوطني. على المستوى الداخلي، وفي ظل المساحة السياسية المحدودة، هناك مطالب سياسية وإعلامية متكرّرة على مدار الأسبوعين السابقين بأن يكون الحوار الوطني فرصة لضمان الحد الأدنى من الحقوق والحريات العامة، وتوسيع مساحة المشاركة السياسية التي جرى تأميمها بشكل منهجي على مدار ثماني سنوات. لكن لا يبدو أن النظام الحاكم مستعدٌ لأن يشكل هذا الحوار الوطني مساراً لتغيير حقيقي في المشهد السياسي الداخلي. ويبقى أمام المعارضة المصرية ضرورة التوحد حول الشروط المطلوبة لجدية الحوار الوطني، والتمسك بها ورفض المشاركة في شرعنة حوار وطني هزلي مسرحي يخدم أجندة سلطة قمعية أكثر مما يعود بالنفع على الحياة السياسية والحقوقية المصرية. من ناحية أخرى، الفرصة سانحة أمام منظمات حقوق الإنسان المصرية، والتي لها ثقل كبير على المستوى الدولي، لدفع الشركاء الدوليين للحكومة المصرية إلى الضغط من أجل توفير الحد الأدنى من ضمانات الحقوق والحريات المطلوب توافرها لجدّية هذا الحوار الوطني، وذلك بالتزامن مع المفاوضات الجارية على حزمة مساعدات اقتصادية جديدة تنتظرها الحكومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي سياق استعداد الحكومة المصرية لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي نهاية هذا العام.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

خرافات طائفية لبنانية

أرنست خوري

درجت في سنوات الحرب الأهلية اللبنانية، بعد انتهاء حرب السنتين (1975-1976) وتحول الاقتتال إلى مرحلة الصفاء المذهبي، مقولة طائفية للغاية، كان معظم قائليها غير طائفيين بالمرّة: «هناك طوائف وطنية وطوائف طائفية». تجرّأ شيوعيون من الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي آنذاك على إطلاق صلافة من هذا الوزن وضميرهم مرتاح، فكثيرون منهم كانوا مسيحيين على الهوية، غير مصابين بكره الذات حتى يشتموا أهل بيئتهم الأولى وناسها وطوائفها. كان المقصود من هذه النظرية العجيبة أن المسيحيين لا يمكنهم، حين يجتمعون في طائفة، إلا أن يكون مشروعهم طائفياً مرتبطاً بخارج ما، كحال المارونية السياسية. أما المسلمون، سنةً وشيعةً، ومعهم الدروز، فإن طائفيتهم وطنية تنبع من الوطن وتصبّ فيه. كلام عدمي كان هدفه تبرير تحالف الشيوعيين مع منظمات مسلحة محسوبة على «الطائفيين الوطنيين»، ومعهم فصائل المقاومة الفلسطينية. ولم تنافس تلك الأسطورة إلا مقولة أحد أشهر منظّري الحزب الشيوعي أيضاً، حسن حمدان (مهدي عامل)، أن الطائفية في لبنان مجرد «وهم أيديولوجي» يجري تصنيعه لإخفاء الحقيقة الطبقية الوحيدة الصالحة لتفسير حروب هذا البلد وانقساماته وتاريخه. وككل أساطير الخاسرين، ذهبت هذه المقولات أدراج الريح، ومعظم من أطلقها وصدّقها قُتل على يد محسوبين على تلك «الطوائف الوطنية»، بعدما أدركوا كم كانت تلك الأهازيج التي عمّموها بائسة.

استذكار كلام من هذا النوع يصلح في أجواء انتخابات نيابية لبنانية جرت قبل عشرة أيام. صحيحٌ أن نتائجها تعمّق الهوة الطائفية في هذا البلد، لكنها أيضاً تفتح ثغرة لتغيير لا طائفي، والأهم أنها تُظهر أين يمكن العمل على إحداث خرق في بلد الطوائف، وأين يستحيل ذلك، على الأقل في المدى المنظور. الطوائف التي سمّاها شيوعيون يوماً، «وطنية»، انقسمت في انتخابات 2022 من حيث قابليتها على تحمّل وجود خارجين عن ديكتاتورية الإجماع: عند الشيعة، خرْق جدار المهيمنين على الطائفة كان صفراً. 27 مقعداً مخصّصاً لهذه الطائفة تقاسمهما الثنائي حزب الله وشقيقه مثلما يسمّيه حسن نصرالله، حركة أمل. نتيجة كانت متوقعة من دون أن يكون ذلك كافياً لمنع ارتكاب اعتداءات ضد كل من سوّلت له نفسه تحدّي اللون الواحد والمليشيا الواحدة والرأي الواحد والسلاح الواحد والقمع الواحد. أما التغيير، فإنه حصل من دون أن تسيل دماء ولا أن يطلق الرصاص عند المسيحيين والسنّة والدروز. هل هذا يتيح الذهاب إلى خلاصات من نوع أن هناك طوائف ديمقراطية في جيناتها وأخرى قمعية في لبنان؟ سيكون ذلك خبل آخر شبيه بتفاهة «الطوائف الوطنية والطوائف الطائفية»، ذلك أن كل طائفة، كلما أرادت أن تؤدي دوراً سياسياً، فإنها بالضرورة ستكون قمعية لأن هدفها سيكون الانتقال من موقع الأقلية إلى مركز الأكثرية. وفي بلدان طائفية حتى النخاع، مثل لبنان، كل الأقليات أكثرية، وكل الأكثريات أقلية. هكذا تجد محتكري الطائفة الشيعية اليوم ممثلين بما يوصف على أنه أكبر مليشيا في العالم، أي حزب الله، كلما انتفخت قوتهم أكثر، ازدادوا غوصاً في خطاب المظلومية الملازم للأقليات، إلى درجة أن الشعار المركزي لحملة حزب الله الانتخابية كان حماية إصبع التهديد الخاص بحسن نصرالله.

الطائفة الشيعية التي كانت رمزاً للتغيير والارتقاء الاجتماعي والطبقي والسياسي والتنوع الثقافي في لبنان، تعرّضت، ولا تزال تتعرّض لأكبر عملية هيمنة ثقافية سياسية اجتماعية مرهونة لدولة أجنبية. حزب الله حوّلها إلى مجموعةٍ عصّيةٍ على التنوّع، وهذا من سمات الفاشية التي عرفتها فئات بشرية أخرى ودفعت أثمانها، مع بلدانها، غالية جداً.

من صفات الطوائف أنها لا تتّعظ من التاريخ، فكيف الحال لو صار نظام دولة دينية توسّعية رجعية مثل إيران الخمينية تعتبر أن خسارة ولاء نائب واحد من أبناء الطائفة الشيعية في لبنان أو العراق، بمثابة مسّ بالأمن القومي الإيراني؟

أوكرانيا تنقذ صيغة النفط مقابل الأمن

مروان قبلان

تطاول الحرب الدائرة في أوكرانيا بتداعياتها جوانب أوسع نطاقا مما كان متوقعا، وخلاف التسبّب بأزمة غذاء وطاقة عالميتين، وإعادة هيكلة نظام الأمن الأوروبي، مع توجه السويد وفنلندا إلى التخلي عن حيادهما، والانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، يبرز التأثير واضحا في منطقة الخليج العربية وعلاقاتها الإقليمية والدولية. قبل حرب أوكرانيا، سرى اعتقاد واسع بين المحللين والخبراء أن صيغة «النفط مقابل الأمن» التي حكمت العلاقات الخليجية - الأميركية، وتحديدا العلاقات السعودية - الأميركية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قد وصلت إلى نهايتها، حيث كانت السعودية التزمت بتأمين إمدادات نفط رخيصة ومستمرّة للولايات المتحدة في مقابل ضمان هذه الأخيرة أمن السعودية. ومنذ العام 2013، تحولت الولايات المتحدة، بفضل تطوّر تقنية استخراج النفط والغاز الصخري، إلى أكبر منتج للطاقة الأحفورية في العالم، ما قلّص حاجتها إلى نفط منطقة الخليج، وأثر في التزامها الدفاع عن دولها، وفي مقدمها السعودية، ما لم يتّصل الأمر بمصالحها المباشرة. وكان أوضح تعبير عن هذا التحول في الرؤية الأميركية للمنطقة هو رد فعل الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، حيث أجاب عن سؤال للصحافة عما سيفعله للردّ على هجمات قامت بها جماعات قريبة لإيران ضد منشآت شركة أرامكو في بقيق وخريص في سبتمبر/ أيلول 2019، ما عطّل نصف إنتاج السعودية من النفط: «وماذا عساي أفعل، هذا هجوم على السعودية، وليس على الولايات المتحدة».

السعودية، وبقية دول الخليج، من جهتها، وبعد أن صار معظم إنتاجها من النفط والغاز يتجه شرقا نحو آسيا (حوالي 80%)، أخذت تسعى بدورها إلى توثيق علاقاتها بالصين، وقد تنامى هذا التوجّه مع تدهور علاقة واشنطن بكل من الرياض وأبوظبي، بعد وصول الرئيس جو بايدن إلى الحكم وإعلانه وقف دعمه حرب اليمن، وإعادة النظر في علاقة بلاده مع السعودية. وقد كشفت الصحافة الأميركية أن الولايات المتحدة تدخلت في ديسمبر/ كانون الأول الماضي لوقف بناء قاعدة عسكرية صينية في ميناء خليفة الإماراتي. وفي شهر إبريل/ نيسان الماضي، زار رئيس المخابرات الأميركية، وليم بيرنز، الرياض، لإقناعها بإلغاء صفقة صواريخ ضخمة مع الصين تحمل الاسم الرمزي، كروكودايل، أي التمساح. وجاء ذلك، بعد أن كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن بناء الصين منشأة لإنتاج الصواريخ البالستية شمال العاصمة السعودية، الرياض. وكانت السعودية والإمارات طورتا علاقاتهما أيضا مع روسيا، فأبرمت السعودية في شهر إبريل/ نيسان 2020، اتفاق أوبك+ مع موسكو لإنهاء حرب أسعار مدمّرة بينهما في ذروة انتشار وباء كورونا. وقد أعربت الرياض مرارا عن تمسّكها بهذا الاتفاق، رغم الضغوط الأميركية لإنهاء العمل به، في تعبيرٍ عن تدهور علاقاتها بالولايات المتحدة. وقد بدا بالفعل في يناير/ كانون الثاني الماضي أن التحالف التاريخي بين الرياض وواشنطن على وشك أن ينهار، لولا أن اندلعت حرب أوكرانيا. وجدت واشنطن في أزمة أوكرانيا فرصةً لا تفوّت لإضعاف روسيا وإخراجها من لعبة القوى الكبرى، بما يفيد أيضًا في إضعاف الصين، خصمها الاستراتيجي الأكبر. لكن ذلك لا يتم من دون حرمان موسكو من عائدات الطاقة التي تبيعها لأوروبا، وهذا غير ممكن بدوره من دون تعاون دول الخليج العربية وزيادة إنتاجها بحيث تسد حاجة أوروبا من الطاقة، بما يسمح لهذه بالاستغناء عن روسيا. في المقابل، وجدت السعودية الفرصة سانحةً للضغط على واشنطن، ودفعها إلى العودة إلى صيغة «النفط مقابل الأمن»، وهو ما حصل بالفعل. إذ يتجه الرئيس الأميركي إلى طي صفحة الخلاف مع ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، عبر اجتماع يجري الترتيب له على هامش قمة دول مجلس التعاون الشهر المقبل (يونيو/ حزيران).

المعارضات السورية... سلفيات متصارعة

علي العبدالله

تنخرط المعارضاتُ السورية في صراعاتٍ بينيةٍ وسجالاتٍ فكرية على أسسٍ قديمةٍ من دون التفات للواقع الراهن، وما حصل في العقد الأخير: الربيع العربي وثورة الحرية والكرامة التي فجّرها سوريون ضد القمع والتمييز والإذلال، وما يستدعيه ذلك من إعادة نظر في هذه الأسس، وكسر النمطية القاتلة التي منعت اتفاقها على برنامج سياسي، وخطة عمل لمواجهة التحولات السياسية والاجتماعية التي ضربت الدولة والمجتمع السوريين برد النظام العنيف والمدمّر على مطالب المتظاهرين المحقة؛ وانخراط دول وقوى خارجية في الصراع في سورية، وتحويله إلى صراع على سورية.

لقد بقيت كل القوى، اليسارية والقومية والإسلامية، تكرّر مواقفها القديمة وكأن شيئا لم يكن، فالقوى اليسارية والقومية، التي يجمعها العداء للإسلاميين، تروج، من دون حذر أو تحفظ، أفكار رموزها، إلياس مرقص؛ ياسين الحافظ؛ جمال الأتاسي، بعض منها يضيف عبد الكريم زهور عدي، باعتبارها صحيحةً وتجسّد الموضوعية والعقلانية، وأنها لا تزال صالحةً لتوجيه حركة النضال وتحقيق التغيير المطلوب. والقوى الإسلامية، الإخوانية والسلفية على حد سواء، تعمل على جب أفكار القوى اليسارية والقومية بإبراز المصدر الإلهي لمنطلقاتها مصدرا حاسما، ومن الصعوبة رفضه، وتغوي المواطنين الذين يمثل لهم الإسلام قيمة عظمى، تستقطبهم وتحشدهم في مواجهة القوى الأخرى.

واقع الحال أن ما تقوله هذه القوى، كل هذه القوى، يثير أسئلةً اعتراضيةً كبيرة. فالقوى اليسارية والقومية تعلي من شأن رموزها، وتنفخ في أهمية أفكارهم وتاريخهم النضالي، بغض نظر أو إنكار لنقطة ضعفٍ مركزية في هذه الأفكار والمواقف، ألا وهي تبنّيهم منطلقات فكرية وسياسية جاهزة؛ ليست ثمرة تفكيرهم الخاص؛ والسباحة في فضائها والمناورة داخلها من دون أن يكلفوا أنفسهم التدقيق في صحتها وجدواها لحل المشكلات التي تواجهها مجتمعاتهم التي يناضلون داخلها ويسعون إلى تغييرها. فما يميز إلياس مرقص محاربته الستالينية وربيبتها البكداشية، وما يميز ياسين الحافظ محاولته تعريب الماركسية، ولبرلتها في مرحلةٍ لاحقة، وما يميز جمال الأتاسي التنظير للناصرية لتحريرها من طابعها العاطفي. لكن أيّا منهم لم يرفع سؤال الشكّ في مواجهة قناعاتٍ ومواقف تبنّاها ووضعها على بساط البحث والتمحيص، ليكشف مدى صحتها وجدواها لمواجهة مشكلاتٍ عينيةٍ يعيشها المجتمع السوري.

لقد بقوا أسرى الفكر الرائج في تلك المرحلة، ما يجعل الحديث عن عقلانيةٍ خالصةٍ تعسّفا، فوصفهم بالعقلانية ممكنٌ في حدود مقارنتهم بآخرين، الستالينيين والبكداشيين مثلا، ولكنهم ليسوا عقلانيين لاعتمادهم في مواقفهم على أفكار أنتجت في مجتمع مختلفٍ في تركيبته وسياقه، في حين تقضي الحصافة إنتاج الأفكار وإطلاق المواقف ووضع الخطط والبرامج بعد عصفٍ ذهني، يستفيد من إنتاج الآخرين. وبعد دراسة الواقع المحلي، وإدراك طبيعته وبناه وقدراته، والتثبت من صحة المنطلقات الفكرية وصلاحيتها لفهم الواقع المحلي، ووضع حلول لمشكلاته. قارن موقفهم «العقلاني» بموقف الشيوعي التتري، سلطان غالي، الذي رفض، وهو جزء من السلطة السوفييتية المنتصرة، ديكتاتورية البروليتاريا التي طرحها لينين في مؤتمر الكومنترون، ودعوته إلى إقامة تحالف قوى الشعب العاملة، كونها الصيغة الأقرب إلى الواقع التتري. أو مقارنة ترجمة ياسين الحافظ نصوص ماركس وأنجلز عن الدين تحت اسم مستعار بموقف الحزب الشيوعي الإندونيسي الذي كانت كوادره تقطع اجتماعاتها الحزبية لأداء الصلاة في وقتها.

وقد زاد الطين بلة تبنّي الثلاثة الناصرية من موقع الالتحاق بالطرف المهيمن على المشهد السياسي، والتسليم للأفكار الرائجة؛ ما يشي باعتبار الرواج دليل صحةٍ وعافية، والسباحة في فضائها وترويجها على أنها تجسيد عملي للثورة العربية، لما تتميّز به من عقلانية، أو «نقل السياسة العربية من الرغبات والمطلقات والمسبق إلى الإحساس بالزمن والصيرورة إلى اعتبار الوقائع والتراكم»، وفق قول ياسين الحافظ، قول فيه الكثير الكثير من المبالغة والتضخيم. في التوجه المروّج نفسه، يكتب جمال الأتاسي في كتابه «إطلالة على التجربة الثورية لجمال عبد الناصر وعلى فكره الاستراتيجي والتاريخي»، تقويما لعبد الناصر بعد هزيمة يونيو/ حزيران 1967 قائلا: «لقد ظل عبد الناصر هو نفسُه من حيث توجّهه العام الفكري والسياسي، الوطني والقومي والاشتراكي، ومن حيث مبادئه ومنطلقاته، ولكنه انتقل نقلةً نوعيةً إلى طور جديد، وأضاف وأصبح شيئاً جديداً وتسلّح بخبراتٍ جديدة. لقد ظل الثورة، ولكنه أصبح عقلنة الثورة وعقلانيتها التي تضع كل شيءٍ على محكّ الواقع الملموس وعلى محكّ الجدوى». على الضد من هذا التهليل الفج، قال أمين هويدي، في مقالة له، إن عبد الناصر لم يدرك كنه السياسة الدولية إلا بعد العام 1968، إلياس مرقص لم يكن بعيدا عن توجه رفيقيه، ياسين وجمال، وإن بقي تقويمُه أكثر حذرا.

لم يلحظ الثلاثة، أو أنهم غضّوا الطرف، عن نقطة ضعفٍ قاتلةٍ في تجربة عبد الناصر ونظامه، وهي إبعاد الجماهير عن السياسة، وتنفيذ البرنامج السياسي الناصري، عبر الأجهزة الرسمية مع العمل على تنميط الوعي السياسي للمواطنين، بربط الايجابيات بشخص عبد الناصر، وتحويله إلى مقدّسٍ لا يُسمح المسّ به أو نقده. من مآسي تلكَ المرحلة أن فنانا من وزن إسماعيل ياسين قد حورب بلقمة عيشه، ودُفع إلى الهجرة إلى لبنان، حيث مات مُعدما، فقط لأنه روى نكتة تمس عبد الناصر. لقد جذبهم ميل عبد الناصر نحو اليسار، مع أن الخطوة لم تكن تعبيرا عن قناعةٍ فكرية، بل تكتيكا سياسيا لكسب ثقة السوفييت، وتغطية نظامه بتوفير مستلزمات الصمود والاستمرار، بعد سحب العرض الأميركي لتمويل السد العالي وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي، وحاجة مصر للدعم السياسي والاقتصادي، من السلاح إلى التنمية، تمويل السد العالي وبنائه في تلك المرحلة.

ذهب الثلاثة في مرحلة متأخرة من حياتهم نحو تبنّي الليبرالية، على خلفية المد الديمقراطي، وتصاعد الدعوة إلى تعميم الديمقراطية عالميا، وبدأوا، من دون مراجعة أفكارهم ومواقفهم التي دعت إلى مشروع تغييرٍ ثوريٍّ لا يطيقه مجتمع مفوّت، الوصفُ لياسين الحافظ، ترويج الليبرالية واقتصاد السوق، وربط التقدّم والنهوض بهما، وتبنّي الديمقراطية الغربية. من التناقضات الصادمة مع الموقف النظري بقاء جمال الأتاسي أمينا عاما لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي من تأسيسه عام 1968 إلى وفاته عام 2000، أي طوال ثلاثة عقود ونيف.

لقد بدأ الثلاثة مسيرتهم الفكرية والسياسية من دون تحليل عميق للواقع المحلي/ السوري، والعربي، وطبيعة التجربة السياسية والاجتماعية قيد التنفيذ التي أسفرت عن الحالة المأساوية التي يعيش تحت وطأتها المواطنون والأوطان، والتي لعبت الخيارات العقائدية على تغطيتها وتمويهها، فغدت كأنها ثورة ناجزة. نثمّن هنا محاولات مثقفين يساريين ربط أفكارٍ بسياق محلي، بندلي الجوزي وإميل توما وحسين مروة ومحمود إسماعيل وطيب تيزيني، مع التحفظ على النزعة الانتقائية التي حكمت محاولاتهم، وأدّت إلى فشلها في تجسير الهوة مع ثقافة المجتمع. لم تكن القوى الإسلامية أفضل حالا في خياراتها وممارساتها، مع أنها امتلكت عنصرا مهما، جعل تحرّكها أسلس وأكثر اقترابا من الواقع، وهو الارتكاز إلى الإسلام معطىً بنيويا له درجة عالية من القبول والتأثير، إلا أنها أضاعت هذه الإيجابية عبر تلبيسها بقراءة سطحية ومغلقة، بدءا بمنطلقها: القرآن دستورنا، إلى «يزع الله بالسلطان ما لا يزع بالقرآن». فالقرآن الكريم ليس دستورا، بل قاعدة فكرية للدستور الذي ينتظر من المسلمين كتابته وفق شروط المكان والزمان، وهذا ما فعله الرسول الكريم بكتابة الصحيفة. وقد زادت الجماعات السلفية حدّة اغترابها عن القرآن الكريم، بالتشدّد بتطبيق دعوى النسخ وإهدار قيمٍ وردت في آياته بذريعة نسخها بآياتٍ أخرى، نسخوا بآية «فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (التوبة: 5)، المشهورة بآية السيف، 124 آية تتحدّث عن حرية الاعتقاد والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ومعاملة المشركين، من غير المعتدين، معاملةً حسنة، وأهل الكتاب كذلك، وإبرازهم الولاء والبراء قانون حياة، مع أنها شرعت في بداية الدعوة والصراع مع المشركين على الحق في نشر الدعوة، ما استدعى فرز المواقف والأشخاص عبر المفاصلة الحادّة والحاسمة، وأن في القرآن الكريم آياتٍ تخفّف حدّة العداء والمفاصلة بعد استتباب الأمر للدين الإسلامي، وتراجع مقاومة المشركين الدعوة. مثل قوله تعالى: «لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ»(الكافرون: 6). هذا بالإضافة إلى استخدامهم فزّاعة تكفير المخالف وقتل المرتدّ، وتنفيذ ذلك عمليا، لاحتواء تحرّكات القوى السياسية الأخرى.

> لقد فشلت القوى الإسلامية في القيام بدور إيجابي بتخليص الإسلام مما علق به في عصور الجمود والانحطاط الحضاري من مواقف وفتاوى فجّة

> ما نشهده على ساحة المعارضات السورية من استعصاءٍ سياسيّ، أساسه جمود وانغلاق فكري غدت فيه كل التيارات الفكرية سلفية

لقد فشلت القوى الإسلامية في القيام بدور إيجابي بتخليص الإسلام مما علق به في عصور الجمود والانحطاط الحضاري من مواقف وفتاوى فجّة، ومن قراءات سائدة لمحتواه وتحول الاجتهادات إلى مذاهب مغلقة لا تقبل المراجعة أو التصحيح، أصبحت هي الدين، وليست قراءات له قابلة للجرح والتعديل. كما فشلت في سد نقصٍ في الاجتهاد حول مفاصل النظام السياسي والعلاقة بين الحاكم والمحكوم والمؤسسات المطلوبة لإدارتها وقضايا الحريات والشأن العام في حياة المسلمين، وفي تحرير المسلمين من ظاهرة التذرّر الفقهي، الذي نشأ من توسّع الفقه، من جهةٍ، وغياب قواعد ناظمة لترجيح اجتهادٍ على آخر وربطه بالزمان والمكان، من جهةٍ ثانية، حيث صار بإمكان كل مسلم دعم موقفه الراهن بفتوى أو موقف أو واقعةٍ تاريخية، ما رتّب تذرّرا اجتماعيا موازيا، وجعل وضع تصوّر إسلامي موحد بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلا، وجعل المسلمين موحدين شكلا ومختلفين مضمونا.

ما نشهده على ساحة المعارضات السورية من استعصاءٍ سياسيٍّ، أساسه جمود وانغلاقٍ فكري غدت فيه كل التيارات الفكرية سلفيةً مع تباين شكلي في المدى الزمني الذي توقفت عنده، فالقوى الإسلامية تريد إعادتنا إلى فجر الإسلام، 14 قرنا، واليسارية إلى ماركس وأنجلز، حوالى القرنين، والقومية إلى جمال عبد الناصر، نصف قرن، كل منها توقف الزمن عند محطّة تخصها، وكأن شيئا لم يحدث أو يتغير في الواقع والبشر، مع رفض الخروج من ساحات العداء والسجالات العدمية، في لحظةٍ سياسيةٍ شديدة الدقة والخطورة تنذر بانهيار الوطن وتلاشيه، تحت سياط القمع والبطش والنفوذ الخارجي المتصاعد.

(كاتب سوري)

همسة ورؤية في «لمّ الشّمل» و«اليد الممدودة» الجزائرية

محمد سي بشير

من الصعوبة بمكان، في ظل الظروف الحالية في الجزائر، الوصول إلى سبر أغوار الدعوة القادمة من السلطة إلى «لمّ الشّمل»، أو ما قد يطلق عليها، في لغة السياسة، دعوة إلى الحوار مصاحبة لإجراءات تهدئة تسهّل تلك المقاربة، وتوصلها إلى النّجاح، أو تقترب من ذلك ما أمكن، بما أنّ السياسة، في النّهاية، فنّ الممكن.

على المستوى النظري، تصاحب حركية التغيير مقاومةٌ من السُّلطة قد تتجاوز، أحياناً، مجرّد رفض المطالب، باستخدام أدوات الاعتقال، المحاكمة والمتابعات القضائية، كذلك فإنها تنظر في تلك المطالب حيناً بعين الرّضا، لأنّها إشارات تحذير من أن الوضع يحتاج إعادة نظر ومراجعة على المستويات كافة، بالنسبة إلى ملفاتٍ بات من المنطقي أن السلطة فاشلة في إدارتها، ومنها الملف السياسي (المشاركة، حرّية التّعبير، فتح المجال الإعلامي، الحرّيات الأساسية، إلخ)، بل إن تلك الإشارات هي، في حد ذاتها، من أدوات الاتّصال الممكنة والمتاحة، بالنّظر إلى انكفاء السلطة على نفسها وعدم تواصلها مع المجتمع المدني وعدم إحاطتها، بالتّالي، بما ينضح داخل القدر الاجتماعي من إشكالاتٍ يجب النظر فيها وتعديلها، مراجعتها أو التوافق بشأن مسار التّداعيات المحتمل أن تتولّد عن عدم الأخذ بالاعتبار لتلك الإشارات وانعكاساتها على المجتمع والسلطة، كليهما، على حدّ سواء.

على المستوى النّظري، أيضاً، هناك ظاهرة عدم الاستقرار وكيف تتولّد، حتى نكون على حذر من أنّ بوادرها قد تكون مقدّمات لما هو أكبر وأدعى إلى التّأثير على المسار التوافقي والانسجام المجتمعي، ومن مكونات تلك الظّاهرة من انتشار مظاهر عدم المساواة، الفساد، البطالة، تردّي الخدمات الاجتماعية، غياب المشاركة والعزوف عنها حال المواعيد الانتخابية، إضافة إلى غلق مجالات التعبير، ما قد يوجد، بدايةً، التداعيات ذات العلاقة بالإحباط، ثم تتطوّر لتصبح احتقاناً يكفي أن توجد شرارةٌ ما لتشعل الوضع، وتذهب به إلى ما لا تُحمد عقباه. وهنا مربط الفرس، لتتلاقى الرؤية الاستباقية للسلطة مع تلك الإشارات الصادرة عن النخبة، المجتمع المدني وقنوات الوساطة بين تلك السلطة والشعب لرسم مسارات التقاط أجراس الإنذار واحتوائها قبل أن تصبح قنابل موقوتة، لا يُعلم إلى أين ستؤدّي إذا انفجرت في شكل فوضى، احتجاجات لا يمكن الإحاطة بمطالبها أو تغيير عاصفٍ لا يُدرى مداه، أيضاً.

حتى لا نكون سوداويين، ولا حاملي أخبار سوء، يمكن القول إن تلك الإشارات أو أجراس الإنذار موجودة فعلاً في الجزائر، منها ما هو مرتبط بالسّياق الدّاخلي (سياسية، اقتصادية، اجتماعية وتداعيات الحراك)، ومنها ما له علاقة بالسياقين، الإقليمي والدولي (تغير بنية النظام الدولي، ضغوط أمنية وأخرى ذات طبيعة سياسية، إضافة إلى ما يجري على المستوى الجواري بين الجزائر والمغرب، من ناحية، بشأن قضية الصحراء الغربية، والمتغير الجديد، دخول الكيان الصهيوني معترك ذلك الخلاف الجواري وتداعياته الاستراتيجية، بصفة خاصة، من ناحية أخرى.

تؤثّر تلك السّياقات، كلٌّ على مستوى محدّد، بالجزائر، وتستدعي انسجاماً داخلياً يفرّغ تلك الضّغوط من محتواها، لأنّ أيّ احتقان داخلي، أيّاً كان مصدره، يمكّن، إذا لم يجر تحييده، من تشكيل مكمن تهديد على تعامل السّلطة مع تلك المعطيات، وهو ما يكون قد ولّد الرّغبة لإطلاق مشروع «لمّ الشمل» أو «اليد الممدودة»، لأن التوافق الداخلي كفيلٌ بتحويل تلك التحدّيات إلى عوامل دفع لبناء مشروع يشارك فيه الجميع، ويكون بمثابة استدعاءٍ لدواعي الوطنية وخدمة البلاد، على الرغم من كل الخلافات التي هي طبيعية في مسار رفع التحدّيات وبناء التغيير، بل إنّ كل فترة من الفترات، في تاريخ أيّ بلاد، هي في حاجة لذلك لتجديد النّخب، ضخّ دماء جديدة في جسم الأمة، ومن ثم، الانطلاق إلى فضاءات أرحب من دون خسارةٍ ما لأي من مكونات المجتمع، مهما بلغت تلك الخلافات من العمق أو تولد منها من مطالب التغيير.

نأتي إلى تلك الهمسة التي يمكن إرسالها إلى القائمين على المبادرة التي لا يمكن إلا أن تُمدح، في الأساس، لكن مع التنبيه إلى إنّ المبادرة مسار قبْلي، إجراءات مرافقة، وبعْدي، أي جملة من التوافقات، بين طرفين يعرف كلٌّ منهما الآخر: السلطة والمعارضة (ممثلون للحراك، مجتمع مدني، طبقة سياسية وشخصيات وطنية)، والإطار هو تشارك في حوار يحمل طابع التفاوض، بمعنى عرض لقائمة من الإجراءات والبحث عن إمكانيات الاستجابة لها، انطلاقاً من إجراءات تهدئة (تكون قبل انطلاق تجسيد المبادرة)، وقد تكون عملية إطلاق بعض السّجناء من الحراك، ووقف المتابعات القضائية، مقدمةً لنشر روح الصدقية في المسار المرافق، ثم المخرجات.

وبالنسبة إلى الرؤية، وخصوصاً بعد اتضاح معالم مبادرة لمّ الشمل، مع حديث قائد الأركان، اللواء سعيد شنقريحة، عنها في خطاب له، ونشر وكالة الأنباء الجزائرية، الرسمية، بعضاً من تلك المعالم، وإن لم تكن واضحة تمام الوضوح، يمكن تقديم ما يمكن اعتبارها مقدّمة لتجسيد روح التوافق داخل صفوف المجتمع، لأن الخلافات، بداية، كانت ذات طبيعة سياسية، جرى التعبير عنها في إطار حراك حضاري، لم يسبق للعالم أن عرف مثله، حقيقة، لأن مسيرات بحجم مليونيات، لأكثر من عام (لولا قدوم الجائحة)، لم توقع جريحاً واحداً، كما لم توقع أية خسائر في الممتلكات، جديرة بأن تتولد منها إعادة تفكير في المنظومة الحكمية، برمتها، ونحن على مقربةٍ من الاحتفال بالذكرى الستين للاستقلال (05 يوليو/ تموز المقبل)، بما فيها وصول البلاد إلى ما يمكن اعتباره منعرجاً لبناء الجمهورية الثانية. تكون الرؤية، تبعاً لما تقدّم، مبنيةً على تحويل المسار، بكل محتواه، إلى أجندةٍ واضحة المعالم بإجراءاتٍ على المدى القصير، والمديين المتوسط والطويل، وتتكرّس بها عملية التغيير، تحتاجها البلاد بصفة حيوية، وتكون مقدّمة لمشروع العروج إلى مكانة القوة الإقليمية، مع تصفير المشكلات على السياقين، الدّاخلي والخارجي، بقصد التفرّغ لرفع التحدّيات، وبلوغ تلك المكانة.

هناك الإمكانات، وهناك، أيضاً، المكون البشري الكفيل بإيصالها إلى تجسيد المطلوب، وتكون الواسطة هي صدقية الرؤية وتحويلها إلى ميكانيزم للوساطة، عند نشوب الخلاف، في إطار من التداول على السُّلطة عبر الصندوق، ليس إلا، وبسواعد الجميع من دون إقصاء أو تهميش لأحد أو فصيل، حقيقة لا مجازاً.

هذه بعض من أفكار جرى العمل بها، واستعراضها في إطار رؤية لمبادرةٍ لا يمكن إلا أن تشكل مخرجاً جديداً لأزمةٍ من الطبيعي أن تنشب بين أبناء البلد الواحد، لأن المهم أن الجميع عمل للوطن، في إطار الوطن وضمن ثوابت الوطن دون استدعاء عامل مغالبة غير قانوني، ومن دون استقواء بطرفٍ غير وطني، لأنّ الحيوي، حقيقة، تمسّك الجميع بتلك الثوابت التي، لحسن الحظ، تتوافر في بلد له زخم من المعطيات، يجري الرّجوع إليها للوساطة عند الخلاف، وفي مقدمها ذلك التّاريخ المشترك، معرفة العدو التّاريخي (فرنسا) والهدف المنشود: قوة إقليمية بعمق مغاربي، وامتداد ساحلي - صحراوي.

يكون الموعد، بالنتيجة، تجسيد المقاربة والاحتفال بمخرجاتها مع الموعد التاريخي المبارك، ذكرى الاستقلال الستين، وكفى بها من ضامن للتوافق بين أبناء البلد الواحد.

(باحث جامعي جزائري)

> تصاحب حركية التغيير مقاومةٌ من السُّلطة قد تتجاوز، أحياناً، مجرّد رفض المطالب، باستخدام أدوات الاعتقال، المحاكمة والمتابعات القضائية

> المهم أن الجميع عمل للوطن، في إطار الوطن وضمن ثوابت الوطن دون استدعاء عامل مغالبة غير قانوني

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads